سورة فاتحة الكتاب

مكية، وقيل: مكية ومدنية، لأنها نزلت بمكة مرة، وبالمدينة أخرى، وتسمى أمّ القرآن لاشتمالها على المعاني التي في القرآن، من الثناء على الله تعالى بما هو أهله، ومن التعبد بالأمر والنهي، ومن الوعد والوعيد، وسورة الكنز والوافية لذلك، وسورة الحمد والمثاني لأنها تثني في كل ركعة، وسورة الصلاة لأنها تكون فاضلةً أو مجزئةً بقراءتها فيها، وسورة الشفاء والشافية. وهي سبع آيات بالاتفاق إلا أنّ منهم من عد ﴿أنعمت عليهم﴾ دون التسمية، ومنهم من مذهبه على العكس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٢﴾ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ﴿٣﴾ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٤﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٥﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٦﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴿٧﴾

قراء المدينة والبصرة والشام وفقهاؤها على أنّ التسمية ليست بآية من الفاتحة، ولا من غيرها من السور، وإنما كتبت للفصل والتبرك بالابتداء بها. كما بدئ بذكرها في كل أمر ذي بال، وهو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ومن تابعه، ولذلك لا يجهر بها عندهم في الصلاة. وقراء مكة والكوفة وفقهاؤهما على أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة، وعليه الشافعي وأصحابه رحمهم الله، ولذلك يجهرون بها. وقالوا: قد أثبتها السلف في المصحف مع توصيتهم بتجريد القرآن، ولذلك لم يثبتوا آمين. فلولا أنها من القرآن لما أثبتوها. وعن ابن عباس: من تركها فقد ترك مائة وأربع عشرة آية من كتاب الله تعالى.

فإنْ قلتَ: بم تعلقت الباء؟ **قلتُ:** بمحذوف تقديره بسم الله أقرأ، وأتلو؛ لأنّ الذي يتلو التسمية مقروء كما أنّ المسافر إذا حلّ أو ارتحل فقال: بسم الله والبركات، كان المعنى: بسم الله أحل، وبسم الله أرتحل، وكذلك الذابح، وكل فاعل يبدأ في فعله ببسم الله كان مضمراً ما جعل التسمية مبدأ له، ونظيره في حذف متعلق الجار قوله عزّ وجلّ: ﴿في تسع آيات إلى فرعون وقومه﴾[1] أي: اذهب في تسع آيات، وكذلك قول العرب في الدعاء للمعرس بالرفاء والبنين، وقول الأعرابي: باليمن والبركة. بمعنى: أعرست أو نكحت. ومنه قوله: فقلت إلى الطعام فقال منهم:

فريق تحسد الإنس الطعاما

فإنْ قلتَ[2]: لم قدرت المحذوف متأخراً؟ **قلتُ:** لأنّ الأهم من الفعل والمتعلق به هو المتعلق به؛ لأنهم كانوا يبدؤون بأسماء آلهتهم فيقولون: باسم اللات، باسم العزى، فوجب أن يقصد الموحد معنى اختصاص اسم الله عزّ وجلّ بالابتداء، وذلك بتقديمه وتأخير الفعل كما فعل في قوله: ﴿إياك نعبد﴾[3] حيث صرح بتقديم الاسم إرادة للاختصاص، والدليل عليه قوله: ﴿بسم الله مجراها ومرساها﴾[4].

فإنْ قلتَ: فقد قال: ﴿اقرأ باسم ربك﴾[5] فقدم الفعل! **قلتُ:** هناك تقديم الفعل أوقع لأنها أوّل سورة نزلت فكان الأمر بالقراءة أهم.

فإنْ قلتَ: ما معنى تعلق اسم الله بالقراءة؟ **قلتُ:** فيه وجهان: أحدهما: أن يتعلّق بها تعلق القلم بالكتبة في قولك: كتبت بالقلم، على معنى: أنّ المؤمن لما اعتقد أنّ فعله لا يجيء معتداً به في الشرع واقعاً على السنة حتى يصدر بذكر اسم الله، لقوله عليه الصلاة والسلام: «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر»[6] وإلا كان فعلاً كلا فعل جعل فعله مفعولاً باسم الله كما يفعل الكتب بالقلم. والثاني: أن يتعلق بها تعلق الدهن بالإنبات في قوله: تنبت بالدهن على معنى: متبركاً بسم الله أقرأ. وكذلك قول الداعي للمعرس: بالرفاء والبنين. ومعناه: أعرست ملتبساً بالرفاء والبنين. وهذا الوجه أعرب وأحسن.

فإنْ قلتَ: فكيف قال الله تبارك وتعالى متبركاً باسم الله؟ ﴿اقرأ﴾ **قلتُ:** هذا مقول على السنة العباد كما يقول الرجل الشعر على لسان غيره، وكذلك ﴿**الحمد لله رب العالمين**﴾ إلى آخره. وكثير من القرآن على هذا المنهاج، ومعناه تعليم عباده كيف يتبركون باسمه، وكيف يحمدونه، ويمجدونه، ويعظمونه.

فإنْ قلتَ: من حق حروف المعاني التي جاءت على حرف واحد أن تبنى على الفتحة التي هي أخت السكون، نحو: كاف التشبيه، ولام الابتداء، وواو العطف، وفائه، وغير ذلك ... فما بال لام الإضافة، وبائها بنيتا على الكسر؟ **قلتُ:** أما اللام فللفصل بينها وبين لام الابتداء. وأما الباء فلكونها لازمة للحرفية والجر، والاسم أحد الأسماء العشرة التي بنوا أوائلها على السكون؛ فإذا نطقوا بها مبتدئين زادوا

---

(1) سورة النمل، الآية: 11.

(2) قال أحمد: وفي قوله إنّ اسم الله هو: الذي صير فعله معتبراً شرعاً، حيد عن الحق المعتقد، لأهل السنة في قاعدتين أحدهما: أن الاسم هو: المسمى، والأخرى: أن فعل العبد موجود بقدرة الله تعالى، لا غير فعلى هذا تكون الاستعانة باسم الله، معناها: اعتراف العبد في أول فعله بأنه جار على يديه، وهو مكحل له لا غير، وأما وجود الفعل فيه، فبالله تعالى، أي: بقدرته تسليماً لله في أول كل فعل، والزمخشري رحمه الله لا يستطيع هذا التحقيق،= لاتباعه الهوى في مخالفة القاعدتين المذكورتين، فيعتقد أن اسم الله تعالى، الذي هو: التسمية معتبر في شرعية الفعل، لا في وجوده إذ وجوده على زعمه بقدرة العبد، فعلى ذلك بنى كلامه.

(3) سورة الفاتحة، الآية: 5.

(4) سورة هود، الآية: 41.

(5) سورة العلق، الآية: 1.

(6) أخرجه البخاري تعليقاً عن أبي عبيدة، في كتاب: التفسير، باب: ما جاء في فاتحة الكتاب.

همزةً لئلا يقع ابتداؤهم بالساكن إذ كان دأبهم أن يبتدؤوا بالمتحرك ويقفوا على الساكن لسلامة لغتهم من كل لكنة وبشاعة؛ ولوضعها على غاية من الإحكام والرصانة. وإذا وقعت في الدرج لم تفتقر إلى زيادة شيء، ومنهم من لم يزدها واستغنى عنها بتحريك الساكن فقال: سم وسم قال: باسم الذي في كل سورة سمه، وهو من الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد ودم وأصله سمو بدليل تصريفه كأسماء وسمى وسميت واشتقاقه من السمو، لأنّ التسمية تنويه بالمسمى وإشادة بذكره، ومنه قيل للقب النبز من النبز بمعنى النبر: وهو رفع الصوت، والنبز: قشر النخلة الأعلى.

فإنْ قلتَ: فلم حذفت الألف في الخط وأثبتت في قوله: ﴿باسم ربك﴾؟ **قلتُ:** قد اتبعوا في حذفها حكم الدرج دون الابتداء الذي عليه وضع الخط لكثرة الاستعمال، وقالوا: طولت الباء تعويضاً من طرح الألف، وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال لكاتبه: طول الباء، وأظهر السنات، ودور الميم و﴿الله﴾ أصله الإلٰه قال:

معاذ الإلٰه أن تكون كظبية

ونظيره الناس أصله الأناس قال:

إن المنايا يطلعن على الأناس الآمنين

فحذفت الهمزة، وعوض منها حرف التعريف. ولذلك قيل في النداء: يا أله، بالقطع. كما يقال: يا إلٰه، والإلٰه من أسماء الأجناس كالرجل والفرس. اسم يقع على كل معبود بحق أو باطل. ثم غلب على المعبود بحق، كما أنّ النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا، وكذلك السنة على عام القحط والبيت على الكعبة، والكتاب على كتاب سيبويه. وأما الله بحذف الهمزة فمختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره، ومن هذا الاسم اشتق تأله، وأله، واستأله. كما قيل: استنوق واستحجر في الاشتقاق من الناقة والحجر.

فإنْ قلتَ: إإسم هو أم صفة؟ **قلتُ:** بل اسم غير صفة، ألا تراك تصفه ولا تصف به لا تقول شيء إلٰه كما لا تقول شيء رجل وتقول: إلٰه واحد صمد. كما تقول رجل كريم خير، وأيضاً فإنّ صفاته تعالى لا بد لها من موصوف تجري عليه، فلو جعلتها كلها صفات بقيت غير جارية على اسم موصوف بها وهذا محال.

فإنْ قلتَ: هل لهذا الاسم اشتقاق؟ **قلتُ:** معنى الاشتقاق أن ينتظم الصيغتين فصاعداً معنى واحد، وصيغة هذا الاسم وصيغة قولهم: أله إذا تحير، ومن أخواته دله وعله ينتظمهما معنى التحير والدهشة، وذلك أنّ الأوهام تتحير في معرفة المعبود، وتدهش الفطن، ولذلك كثر الضلال وفشا الباطل وقل النظر الصحيح.

فإنْ قلتَ: هل تفخم لامه؟ **قلتُ:** نعم قد ذكر الزجاج: أنّ تفخيمها سنة وعلى ذلك العرب كلهم وإطباقهم عليه دليل أنهم ورثوه كابراً عن كابر. و﴿الرحمٰن﴾ فعلان من رحم، كغضبان وسكران من غضب وسكر، وكذلك ﴿الرحيم﴾ فعيل منه، كمريض وسقيم من مرض وسقم. وفي الرحمٰن من المبالغة ما ليس في الرحيم، ولذلك قالوا: رحمٰن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا، ويقولون إنّ الزيادة في البناء لزيادة المعنى. وقال الزجاج في الغضبان: هو الممتلئ غضباً. ومما طن على أذني من ملح العرب أنهم يسمون مركباً من مراكبهم بالشقدف، وهو مركب خفيف ليس في ثقل محامل العراق. فقلت في طريق الطائف لرجل منهم: ما اسم هذا المحمل؟ أردت المحمل العراقي. فقال: أليس ذاك اسمه الشقدف؟ قلت: بلى. فقال: هذا اسمه الشقنداف. فزاد في بناء الاسم لزيادة المسمى، وهو من الصفات الغالبة؛ كالدبران، والعيوق، والصعق، لم يستعمل في غير الله عزّ وجلّ. كما أنّ الله من الأسماء الغالبة. وأما قول بني حنيفة في مسيلمة: رحمٰن اليمامة، وقول شاعرهم فيه:

وأنت غيث الورى لا زلت رحمانا

فباب من تعنتهم في كفرهم.

فإنْ قلتَ: كيف تقول الله رحمٰن، أتصرفه أم لا؟ **قلتُ:** أقيسه على أخواته من بابه، أعني نحو عطشان، وغرثان، وسكران، فلا أصرفه.

فإنْ قلتَ: قد شرط في امتناع صرف فعلان أن يكون فعلان فعلى واختصاصه بالله يحظر أن يكون فعلان فعلى فلم تمنعه الصرف؟ **قلتُ:** كما حظر ذلك أن يكون له مؤنث على فعلى كعطشى، فقد حظر أن يكون له مؤنث على فعلانة كندمانة، فإذاً لا عبرة بامتناع التأنيث للاختصاص العارض؛ فوجب الرجوع إلى الأصل قبل الاختصاص، وهو القياس على نظائره.

فإنْ قلتَ[1]: ما معنى وصف الله تعالى بالرحمة، ومعناها العطف والحنو ومنها الرحم لانعطافها على ما فيها؟ **قلتُ:** هو مجاز عن إنعامه على عباده لأنّ الملك إذا عطف على رعيته ورقّ لهم أصابهم بمعروفه وإنعامه، كما أنه إذا أدركته الفظاظة والقسوة عنف بهم ومنعهم خيره ومعروفه.

فإنْ قلتَ[2]: فلم قدّم ما هو أبلغ من الوصفين على ما

---

(1) قال أحمد رحمه الله: فالرحمة على هذا من صفات الأفعال، ولك أن تفسرها بإرادة الخير، فيرجع إلى صفات الذات، وكلا الأمرين قال به الأشعرية في الرحمة، وأمثالها مما لا يصح إطلاقه باعتبار حقيقته اللغوية على الله تعالى، فمنهم من صرفه إلى صفة الذات، ومنهم من صرفه إلى صفة الفعل.

(2) قال أحمد رحمه الله: إنما كان القياس تقديم أدنى الوصفين؛ لأنّ في تقديم أعلاهما ثم الإرداف بأنناهما نوعاً من التكرار، إذ يلزم من حصول الأبلغ حصول الأدنى، ذكره بعده غير مفيد، ولا كذلك = العكس، فإنه ترق من الأدنى إلى مزيد بمزية الأعلى لم يتقدّم ما يستلزمه، ولذلك كان هذا الترتيب خاصاً بالإثبات، وأمّا النفي فعلى عكسه تقدّم فيه الأعلى، تقول ما فلان تحريراً، ولا عالماً، ولو عكست لوقعت في التكرار، إذ يلزم من نفي الأدنى عنه نفي الأعلى، وكل ذلك مستمدّة في عموم الأدنى، وخصوص الأبلغ، وإثبات الأخص يستلزم ثبوت الأعم، ونفي الأعم يستلزم نفي الأخص.

هو دونه والقياس الترقي من الأدنى إلى الأعلى كقولهم: فلان عالم نحرير وشجاع باسل وجواد فياض. **قلتُ:** لما قال الرحمٰن فتناول جلائل النعم وعظائمها وأصولها، أردفه الرحيم كالتتمة والرديف ليتناول ما دقّ منها ولطف.

الحمد والمدح أخوان، وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها. تقول: حمدت الرجل على إنعامه، وحمدته على حسبه وشجاعته، وأمّا الشكر فعلى النعمة خاصة وهو بالقلب واللسان والجوارح قال:

أفادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

والحمد باللسان وحده، فهو إحدى شعب الشكر، ومنه قوله عليه السلام: الحمد رأس الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده. وإنما جعله رأس الشكر لأنّ نكر النعمة باللسان والثناء على موليها أشيع لها وأدلّ على مكانها من الاعتقاد وآداب الجوارح، لخفاء عمل القلب وما في عمل الجوارح من الاحتمال، بخلاف عمل اللسان وهو النطق الذي يفصح عن كلّ خفي ويجلي كلّ مشتبه. والحمد نقيضه الذمّ، والشكر نقيضه الكفران. وارتفاع الحمد بالابتداء وخبره الظرف الذي هو لله وأصله النصب[1] الذي هو قراءة بعضهم بإضمار فعله على أنه من المصادر التي تنصبها العرب بأفعال مضمرة في معنى الإخبار كقولهم: شكراً وكفراً وعجباً وما أشبه ذلك، ومنها سبحانك ومعاذ الله، ينزلونها منزلة أفعالها ويسندون بها مسدها، ولذلك لا يستعملونها معها ويجعلون استعمالها كالشريعة المنسوخة، والعدل بها عن النصب إلى الرفع على الابتداء للدلالة على ثبات المعنى واستقراره ومنه قوله تعالى: ﴿قالوا سلاماً قال سلام﴾[2] رفع السلام الثاني للدلالة على أنّ إبراهيم عليه السلام حياهم بتحية أحسن من تحيتهم، لأنّ الرفع دال على معنى ثبات السلام لهم دون تجدّده وحدوثه. والمعنى: نحمد الله حمداً، ولذلك قيل: ﴿**إياك نعبد وإياك نستعين**﴾[3] لأنه بيان لحمدهم له. كأنه قيل: كيف تحمدون؟ فقيل: إياك نعبد.

فإنْ قلتَ[4]: ما معنى التعريف فيه؟ **قلتُ:** هو نحو التعريف في إرسلها العراك وهو تعريف الجنس، ومعناه الإشارة إلى ما يعرفه كل أحد من أنّ الحمد ما هو والعراك ما هو من بين أجناس الأفعال والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس وهم منهم. وقرأ الحسن البصري ﴿الحمد لله﴾ بكسر الدال لإتباعها اللام: وقرأ إبراهيم بن أبي عبلة: ﴿الحمد لله﴾ بضم اللام لإتباعها الدال. والذي جسرهما على ذلك والإتباع إنما يكون في كلمة واحدة كقولهم: منحدر الجبل ومغيرة تنزل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالهما مقترنتين. وأشف القراءتين قراءة إبراهيم حيث جعل الحركة البنائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى، بخلاف قراءة الحسن: الرب المالك، ومنه قول صفوان لأبي سفيان: لأن يربني رجل من قريش أحب إليّ من أن يربني رجل من هوزان. تقول ربه يربه فهو رب؛ كما تقول: نم عليه ينم فهو نم، ويجوز أن يكون وصفاً بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل، ولم يطلقوا الرب إلا في الله وحده، وهو في غيره على التقييد بالإضافة كقولهم: رب الدار، ورب الناقة، وقوله تعالى: ﴿ارجع إلى ربك﴾[5] ﴿إنه ربي أحسن مثواي﴾[6] وقرأ زيد بن علي رضي الله عنهما: ﴿**رب العالمين**﴾ بالنصب على المدح، وقيل: بما دل عليه الحمد لله. كأنّه قيل: نحمد الله رب العالمين، العالم اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين، وقيل: كل ما علم به الخالق من الأجسام والأعراض.

فإنْ قلتَ[7]: لم جمع؟ **قلتُ:** ليشمل كل جنس مما سمي به.

---

(1) قال أحمد رحمه الله: ولأنّ الرفع أثبت اختار سيبويه في قول القائل: رأيت زيداً، فإذا له علم، علم الفقهاء الرفع، وفي مثل رأيت زيداً، فإذا له صوت، صوت حمار النصب، والسر في الفرق بين الرفع والنصب، أنّ في النصب إشعاراً بالفعل، وفي صيغة الفعل إشعار بالتجدّد والطروّ، ولا كذلك الرفع فإنه إنما يستدعي اسما ذلك الاسم صفة ثابتة الا ترى أنّ المقدّر مع النصب نحمد الله الحمد ومع الرفع الحمد ثابت لله، أو مستقر، قال محمود رحمه الله: وتعريف الحمد نحو التعريف في أرسلها العراك، وهو تعريف الجنس ومعناه الخ.

(2) سورة هود، الآية: 69.

(3) سورة الفاتحة، الآية: 5.

(4) قال أحمد رحمه الله: تعريف التكرار باللام إما عهدي، وإما جنسي، والعهد إما أن ينصرف العهد فيه إلى فرد معين من أفراد الجنس، باعتبار يميزه عن غيره من الأفراد، كالتعريف في نحو، فعصى فرعون الرسول، وإمّا أن ينصرف العهد فيه إلى الماهية باعتبار يميزها عن غيرها من الماهيات كالتعريف في نحو أكلت الخبز وشربت الماء والجنسي هو الذي ينضم إليه شمول الآحاد نحو الرجل أفضل من المرأة، وكلا نوعي العهد لا يوجب استغراقها، وإنما يوجبه الجنسي خاصة، فالزمخشري جعل تعريف الحمد من = النوع الثاني، من نوعي العهد، وإن كان قد عبر عنه بتعريف الجنس لعدم اعتنائه، باصطلاح أصول الفقه، وغير الزمخشري جعله للجنس، فقضى بإفادته لاستغراق جميع أنواع الحمد وليس ببعيد، قال محمود رحمه الله: العالم لذوي العلم من الملائكة إلى آخره.

(5) سورة يوسف، الآية: 50.

(6) سورة يوسف، الآية: 23.

(7) قال أحمد رحمه الله: تعليله الجمع بإفادة استغراقه لكل جنس تحته فيه نظر، فإن عالماً كان قرّره اسم جنس عرف باللام الجنسية، فصار العالم وهو مفرد، أدل على الاستغراق منه جمعاً، قال إمام الحرمين رحمه الله: التمر أحرى باستغراق الجنس من التمور، فإن التمر يسترسل على الجنس لا بصيغة لفظية، والتمور تردّه إلى تخيل الوجدان، ثم الاستغراق بعده بصيغة الجمع، وفي صيغة الجمع مضطرب انتهى كلامه، والتحقيق في هذا، وفي كل ما يجمع من أسماء الأجناس ثم يعرف تعريف الجنس، أنه يفيد أمرين أحدهما أنّ تلك الجنس تحته أنواع مختلفة، والآخر أنه مستغرق لجميع ما تحته منها لكن المفيد لاختلاف الأنواع الجمع، والمفيد لاستغراق جميعها التعريف ألا ترى أنه إذا جمع مجرّداً من التعريف دل على اختلاف الأنواع، ثم إذا عرف أفاد استغراق =

فإنْ قلتَ: هو اسم غير صفة، وإنما تجمع بالواو والنون صفات العقلاء أو ما في حكمها من الأعلام. **قلتُ:** ساغ ذلك لمعنى الوصفية فيه، وهي الدلالة على معنى العلم، قرىء: ملك يوم الدين، ومالك وملك بتخفيف اللام، وقرأ أبو حنيفة رضي الله عنه: ﴿ملك يوم الدين﴾ بلفظ الفعل ونصب اليوم، وقرأ أبو هريرة رضي الله عنه: ﴿مالك﴾ بالنصب. وقرأ غيره: ﴿ملك﴾ وهو نصب على المدح، ومنهم من قرأ: ﴿مالك﴾ بالرفع، وملك هو الاختيار لأنه قراءة أهل الحرمين، ولقوله: ﴿لمن الملك اليوم﴾؟ ولقوله: ﴿ملك الناس﴾[1] ولأن الملك يعم والملك يخص، ويوم الدين يوم الجزاء، ومنه قولهم: «كما تدين تدان» وبيت الحماسة.

ولم يبق سوى العدوا ن دناهم كما دانوا

فإنْ قلتَ: ما هذه الإضافة؟ **قلتُ:** هي إضافة اسم الفاعل إلى الظرف على طريق الاتساع مجرى مجرى المفعول به، كقولهم: يا سارق الليلة أهل الدار. والمعنى على الظرفية، ومعناه: مالك الأمر كله في يوم الدين كقوله: ﴿لمن الملك اليوم﴾.

فإنْ قلتَ: فإضافة اسم الفاعل إضافة غير حقيقية فلا تكون معطية معنى التعريف فكيف ساغ وقوعه صفة للمعرفة؟ **قلتُ:** إنما تكون غير حقيقية إذا أريد باسم الفاعل الحال أو الاستقبال فكان في تقدير الانفصال كقولك: مالك الساعة أو غداً، فأمّا إذا قصد معنى الماضي كقولك: هو مالك عبده أمس أو زمان مستمرّ، كقولك: زيد مالك العبيد، كانت الإضافة حقيقية كقولك: مولى العبيد، وهذا هو المعنى في مالك يوم الدين، ويجوز أن يكون المعنى ملك الأمور والدين، كقوله: ﴿ونادى أصحاب الجنة﴾[2] ﴿ونادى أصحاب الأعراف﴾[3] والدليل عليه قراءة أبي حنيفة: ﴿ملك يوم الدين﴾. وهذه الأوصاف التي أجريت على الله سبحانه من كونه رباً مالكاً للعالمين لا يخرج منهم شيء من ملكوته وربوبيته، ومن كونه منعماً بالنعم كلها الظاهرة والباطنة، والجلائل والدقائق، ومن كونه مالكاً للأمر كله في العاقبة يوم الثواب والعقاب بعد الدلالة على اختصاص الحمد به وأنه به حقيق في قوله: ﴿الحمد لله﴾ دليل على أنّ من كانت هذه صفاته لم يكن أحد أحق منه بالحمد والثناء عليه بما هو أهله. ﴿إياك﴾ ضمير منفصل للمنصوب واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك: إياك وإياه وإياي لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب كما لا محل للكاف في أرأيتك وليست بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون. وأما ما حكاه الخليل عن بعض العرب إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب فشيء شاذ لا يعوّل عليه، وتقديم المفعول لقصد الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿قل أفغير الله تأمروني أعبد﴾[4] ﴿قل أغير الله أبغي رباً﴾[5]. والمعنى: نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة. وقرئ ﴿إياك﴾ بتخفيف الياء، و﴿أيّاك﴾ بفتح الهمزة والتشديد، و﴿هياك﴾ بقلب الهمزة هاءً: قال طفيل الغنوي:

فهياك والأمر الذي إن تراحبت موارده ضاقت عليك مصادره

والعبادة أقصى غاية الخضوع والتذلل، ومنه: ثوب ذو عبدة، إذا كان في غاية الصفاقة وقوّة النسج، ولذلك لم تستعمل إلا في الخضوع لله تعالى لأنّه مولى أعظم النعم فكان حقيقاً بأقصى غاية الخضوع.

فإنْ قلتَ[6]: لم عدل عن لفظ الغيبة إلى لفظ الخطاب؟ **قلتُ:** هذا يسمى الالتفات في علم البيان، قد يكون من الغيبة إلى الخطاب، ومن الخطاب إلى الغيبة، ومن الغيبة إلى التكلم، كقوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم﴾[7]. وقوله تعالى: ﴿والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه﴾[8] وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات:

= غير موقوف على الجمعية، إذ هذا حكم مفرده إذا عرف، فقول الزمخشري إذاً أنّ فائدة جمع العالمين الاستغراق مردود بثبوت هذه الفائدة، وإن لم يجمع وقول الإمام الحرمين إن الجمع يؤيد الإشعار بالاستغراق لما نتخيله من الرد إلى الوجدان مردود، بأن فائدة الجمع الإشعار باختلاف الأنواع، واختلافها لا ينافي استغراقها بصيغة المفرد المقر من تعريف الجنس، وإن أراد أن الجمع يخيل الإشارة إلى أنواع محله معهودة، فهذا الخيال يعينه من المفرد، فالعالم إذا جمع ليفيد اختلاف الأنواع المندرجة تحته من الجن والإنس والملائكة، وعرف ليفيد عموم الربوبية لله تعالى في كل أنواعه، وتوضيح هذا التقرير أنا لو فرضنا جنساً ليس تحته إلا آحاد متساوية، وهو الذي يسميه غير النحاة: النوع الأسفل، لما جاز جمع هذا بحال، لا معرفاً ولا منكراً، وبهذه الفائدة يردّ قول إمام الحرمين إن التمور جمع من حيث اللفظ، لا معنى تحته لجمع الجمع في نحو نوق، ونياق، وأنيق، وأمّا تعليل الزمخشري جمعه بالواو والنون، بإشعاره لصفة العلم، فيلحق بصفات من يعقل، فصحيح إذا بنى الأمر على أنه لا يتناول إلا أولى العلم، وأمّا على = القول بأنه اسم لكل موجود سوى الله، فيحتاج إلى مزيد نظر في تغليب العاقل، في الجمع على غير العاقل.

(1) سورة الناس، الآية: 2.

(2) سورة الأعراف، الآية: 44.

(3) سورة الأعراف، الآية: 48.

(4) سورة الزمر، الآية: 64.

(5) سورة الأنعام، الآية: 164.

(6) سورة يونس، الآية: 22.

(7) سورة فاطر، الآية: 9.

(8) قال أحمد رحمه الله: يعني أنه ابتدأ بالخطاب، ثم التفت إلى الغيبة، ثم إلى التكلم، وعلى هذا فهما التفاتان لا غير، وإنما أراد الزمخشري، والله أعلم أنه أتى بثلاثة أساليب خطاب، لحاضر، وغائب، ولنفسه، فوهم بقوله ثلاث التفاتات، أو تجعل الآخير ملتفتاً التفاتين عن الثاني، وعن الأوّل، فيكون ثلاثاً، والأمر فيه سهل.

تطاول ليلك بالإثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الأرمد
ولك من نبإ جاءني وخبرته عن أبي الأسود

وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وإيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، وقد تختص مواقعه بفوائد ومما اختص به هذا الموضع أنه لما ذكر الحقيق بالحمد وأجرى عليه تلك الصفات العظام تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات، فخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقيل: ﴿إياك﴾ يا من هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة لا نعبد غيرك ولا نستعينه، ليكون الخطاب أدل على أنّ العبادة له لذلك التميز الذي لا تحق العبادة إلا به.

فإنْ قلتَ: لم قرنت الاستعانة بالعبادة؟ **قلتُ:** ليجمع بين ما يتقرّب به العباد إلى ربهم، وبين ما يطلبونه ويحتاجون إليه من جهته.

فإنْ قلتَ[1]: فلم قدمت العبادة على الاستعانة؟ **قلتُ:** لأنّ تقديم الوسيلة قبل طلب الحاجة ليستوجبوا الإجابة إليها.

فإنْ قلتَ: لم أطلقت الاستعانة؟ **قلتُ:** ليتناول كل مستعانٍ فيه، والأحسن أن يراد الاستعانة به وبتوفيقه على أداء العبادة ويكون قوله: ﴿اهدنا﴾ بياناً للمطلوب من المعونة، كأنه قيل: كيف أعينكم؟ فقالوا: اهدنا الصراط المستقيم. وإنما كان أحسن لتلاؤم الكلام وأخذ بعضه بحجزة بعض. وقرأ ابن حبيش: نستعين، بكسر النون، هدى أصله أن يتعدى باللام أو بإلى كقوله تعالى: ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾[2] ﴿وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم﴾[3]. فعومل معاملة اختار في قوله تعالى: ﴿واختار موسى قومه﴾[4] ومعنى طلب الهداية وهم مهتدون طلب زيادة مهتدون طلب زيادة الهدى بمنح الإلطاف كقوله تعالى: ﴿والذين اهتدوا زادهم هدى﴾[5] ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾[6]. وعن عليّ وأبيّ رضي الله عنهما: ﴿اهدنا﴾ ثبتنا وصيغة الأمر والدعاء واحدة لأنّ كل واحد منهما طلب، وإنما يتفاوتان في الرتبة. وقرأ عبد الله: أرشدنا ﴿الصراط﴾ الجادّة من سرط الشيء إذا ابتلعه؛ لأنه يسترط السابلة إذا سلكوه كما سمي لقماً لأنه يلتقمهم؛ والصراط من قلب السين صاداً لأجل الطاء كقوله مصيطر في مسيطر، وقد تشم الصاد صوت الزاي وقرئ بهنّ جميعاً، وفصاحهنّ إخلاص الصاد وهي لغة قريش وهي الثابتة في الإمام ويجمع سرطاً نحو: كتاب وكتب، ويذكر ويؤنث كالطريق والسبيل. والمراد به طريق الحق وهو ملة الإسلام. ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ بدل من الصراط المستقيم، وهو في حكم تكرير العامل. كأنه قيل: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ اهدنا ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ كما قال ﴿للذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾.

فإنْ قلتَ: ما فائدة البدل؟ وهلا قيل: اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم! **قلتُ:** فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأنّ الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وآكده. كما تقول: هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم؟ فلان. فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك: هل أدلك على فلان الأكرم الأفضل؟ لأنك ثنيت ذكره مجملاً أوّلاً ومفصلاً ثانياً وأوقعت فلاناً تفسيراً وإيضاحاً للأكرم الأفضل فجعلته علماً في الكرم، والفضل. فكأنك قلت: من أراد رجلاً جامعاً للخصلتين فعليه بفلان، فهو المشخص المعين لاجتماعهما فيه غير مدافع ولا منازع. و﴿الذين أنعمت عليهم﴾ هم المؤمنون، [7]وأطلق الإنعام ليشمل كل إنعام، لأنّ من أنعم الله عليه بنعمة الإسلام لم تبق نعمة إلا أصابته واشتملت عليه. وعن ابن عباس: هم أصحاب موسى قبل أن يغيروا. وقيل: هم الأنبياء. وقرأ ابن مسعود: صراط من أنعمت عليهم ﴿غير المغضوب عليهم﴾ بدل من الذين أنعمت عليهم على معنى أنّ المنعم عليهم هم الذين سلموا من غضب الله والضلال، أو صفة على معنى أنهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الإيمان وبين السلامة من غضب الله والضلال.

فإنْ قلتَ: كيف صح أن يقع غير صفة للمعرفة وهو لا يتعرّف وإن أضيف إلى المعارف؟ **قلتُ:** الذين أنعمت عليهم لا توقيت فيه، كقوله:

---

(1) قال أحمد رحمه الله: معتقد أهل السنة أنّ العبد لا يستوجب على ربه جزاء تعالى الله عن ذلك، والثواب عندنا من الإعانة في الدنيا على العبادة، ومن صنوف النعيم في الآخرة ليس بواجب على الله تعالى، بل فضل منّه وإحسان، في الحديث، أنه عليه الصلاة والسلام قال: «**لا يدخل أحد منكم الجنة بعمله**»، قيل: ولا أنت يا رسول الله، قال: «**ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته**» مضافاً إلى دليل العقل المحيل، أن يجب على الله تعالى شيء، لكن قام الدليل عقلاً وشرعاً، على أنه تعالى لا يجب عليه شيء، فقد قام عقلاً وشرعاً، وعلى أن خبره تعالى صدق، ووعده حق، أي: يجب عقلاً أن يفعل، فإمّا أن يكون الزمخشري تسامح في إطلاق الاستيجاب، وأراد وجوب صدق الخبر، وإمّا أن يكون أخرجه على =

= قواعد البدعية في اعتقاد وجوب الخير على الله تعالى، وإن لم يكن وعد.

(2) سورة الإسراء، الآية: 9

(3) سورة الشورى، الآية: 52.

(4) سورة الأعراف، الآية: 155.

(5) سورة محمد، الآية: 17.

(6) سورة العنكبوت، الآية: 69.

(7) قال أحمد رحمه الله: إنّ إطلاق الإنعام يفيد الشمول، كقوله إنّ إطلاق الاستعانة يتناول كل مستعان فيه، وليس بمسلم، فإنّ الفعل لا عموم لمصدره، والتحقيق أنّ الإطلاق إنما يقتضي إبهاماً وشيوعاً، والنفس إلى المبهم أشوق، منها إلى المقيد لتعلق الأمل مع الإبهام، لكل نعمة تخطر بالبال.

ولقد أمرّ على اللئيم يسبني

ولأنّ المغضوب عليهم والضالين خلاف المنعم عليهم فليس في غير إنن الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرف، وقرئ بالنصب على الحال وهي قراءة رسول الله ﷺ وعمر بن الخطاب. ورويت عن ابن كثير: وذو الحال الضمير في عليهم، والعامل أنعمت. وقيل: ﴿المغضوب عليهم﴾ هم اليهود، لقوله عز وجل: ﴿من لعنه الله وغضب عليه﴾. والضالون هم النصارى لقوله تعالى: ﴿قد ضلوا من قبل﴾.

فإنْ قلتَ[1]: ما معنى غضب الله؟ **قلتُ**: هو إرادة الانتقام من العصاة وإنزال العقوبة بهم، وأن يفعل بهم ما يفعله الملك إذا غضب على من تحت يده. نعوذ بالله من غضبه ونسأله رضاه ورحمته.

فإنْ قلتَ: أي فرق بين عليهم الأولى وعليهم الثانية؟ **قلتُ**: الأولى، محلها النصب على المفعولية، والثانية: محلها الرفع على الفاعلية.

فإنْ قلتَ: لم دخلت لا في ولا الضالين؟ **قلتُ**: لما في غير من معنى النفي كأنه قيل: لا المغضوب عليهم ولا الضالين. وتقول: أنا زيداً غير ضارب، مع امتناع قولك: أنا زيداً مثل ضارب، لأنه بمنزلة قولك: أنا زيداً لا ضارب. وعن عمر وعلي رضي الله عنهما أنهما قرآ: وغير الضالين. وقرأ أيوب السختياني: ولا الضالين، بالهمز. كما قرأ عمرو بن عبيد: ولا جأن وهذه لغة من جدّ في الهرب من التقاء الساكنين، ومنها ما حكاه أبو زيد من قولهم: شابة ودابة. آمين[2]: صوت سمي به الفعل الذي هو استجب، كما أنّ رويد وحيهل وهلم أصوات سميت بها الأفعال التي هي أمهل وأسرع وأقبل، وعن ابن عباس: سألت رسول الله ﷺ عن معنى: آمين، فقال: «افعل»[3]، وفيه لغتان مدّ ألفه وقصرها. قال: ويرحم الله عبداً قال آمينا[4]. وقال:

أمين فزاد الله ما بيننا بعداً

وعن النبي ﷺ: «لقنني جبريل عليه السلام آمين عند فراغي من قراءة فاتحة الكتاب»[5]، وقال: إنه كالختم على الكتاب، وليس من القرآن بدليل أنه لم يثبت في المصاحف. وعن الحسن: لا يقولها الإمام لأنّه الداعي. وعن أبي حنيفة رحمه الله مثله، والمشهور عنه وعن أصحابه أنه يخفيها؛ وروى الإخفاء عبد الله بن مغفل وأنس عن رسول الله ﷺ. وعند الشافعي يجهر بها. وعن وائل بن حجر أنّ النبيّ ﷺ كان إذا قرأ ولا الضالين قال: آمين[6]، ورفع بها صوته. وعن رسول الله ﷺ أنّه قال لأبيّ بن كعب: «ألا أخبرك بسورة لم ينزل في التوراة والإنجيل والقرآن مثلها؟» قلت: بلى يا رسول الله. قال: «فاتحة الكتاب، إنها السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته»[7]. وعن حذيفة بن اليمان أنّ النبي ﷺ قال: «إنّ القوم ليبعث الله عليهم العذاب حتماً مقضياً فيقرأ صبي من صبيانهم في الكتاب الحمد لله رب العالمين، فيسمعه الله تعالى فيرفع عنهم بذلك العذاب أربعين سنة»[8].

سورة البقرة

مدنية وهي مائتان وست وثمانون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الٓمٓ ﴿١﴾.

اعلم أنّ الألفاظ التي يتهجى بها أسماء مسمياتها الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم، فقولك: ضاد، اسم سمي به ضه من ضرب إذا تهجيته، وكذلك رابا اسمان، لقولك: ره به، وقد روعيت في هذه التسمية لطيفة وهي أن المسميات لما كانت ألفاظاً كأسامتها، وهي حروف وحدان، والأسامي عدد حروفها مرتق إلى الثلاثة، اتجه لهم طريق إلى أن يدلوا في التسمية على المسمى، فلم يغفلوها، وجعلوا المسمى صدر كل اسم منها كما ترى. إلا الألف فإنهم استعاروا الهمزة مكان مسماه لأنّه لا يكون إلا ساكناً، ومما يضاهيها في إيداع اللفظ دلالة على المعنى التهليل والحولقة والحيعلة والبسملة. وحكمها ما لم تلها العوامل أن تكون ساكنة الأعجاز، موقوفة كأسماء الأعداد، فيقال: ألف، لام، ميم، كما يقال: واحد، اثنان، ثلاثة. فإذا وليتها العوامل أدركها الإعراب، تقول: هذه ألف وكتبت ألفاً ونظرت إلى ألف، وهكذا كل اسم عمدت إلى تأدية ذاته فحسب قبل أن يحدث فيه بدخول العوامل شيء من

---

(1) قال أحمد رحمه الله: أدرج في هذا ما يقتضي عنده وجوب وعيد العصاة، وليس مذهب أهل السنة بل الأمر عندهم في المؤمن العاصي موكول إلى المشيئة، فمنهم من أراد الله تعالى عقوبته، والانتقام منه، فيقع ذلك لا محالة، ومنهم من أراد والله الموفق.

(2) أخرجه الثعالبي بسند واهٍ.

(3) (آمين مثل الطابع على الصحيفة). أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام، الحديث رقم: (938).

(4) قال ابن حجر: لم أجده عن واحد منهما، وقال الزيلعي: غريب جداً.

(5) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب: التأمين وراء الإمام، الحديث رقم: (932).

(6) أخرجه الترمذي في كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في فضل فاتحة الكتاب، الحديث رقم: (2875)، وأخرجه النسائي في كتاب الافتتاح، باب: تأويل قول الله عز وجل: ﴿ولقد آتيناك سبعاً من المثاني والقرآن العظيم﴾، الحديث رقم: (913)، وأخرجه الحاكم في المستدرك: 1/557، وأخرجه البخاري عن ابن سعيد بن المعلى في كتاب التفسير، باب: ما جاء في فاتحة الكتاب، الحديث رقم: (4474)، وأخرجه مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب: ما جاء في أم القرآن، الحديث رقم: (37).

(7) الشاهد من مسند الدارمي.

(8) أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب التفسير، باب: سورة المؤمنين.